وحدة المغرب العربي الافاق والمستقبل ١٩٨٨-٢٠٠٨

أ. م. د. سعد توفيق عزيز البزاز
جامعة الموصل- كلية الآداب

الملخص

شهدت نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين قيام تجمعات دولية واقليمية وتكتلات اقتصادية كبرى في الكثير من مناطق العالم، إذ أصبح من الضرورات الملحة ان تلتقي الامة العربية مع نفسها وأمام العالم، ككتلة سياسية واقتصادية على الاقل في ظل غياب الاتحاد فيما بين بلدانها سياسياً، ومدعاة ذلك هو تحقيق القدرة على التفاوض من موقع قوة، لذا فان العمل المشترك سواء بالعمل الاقليمي أو العربي ككل خياراً مجدياً لحل المشاكل كافة وخاصةً السياسية والاقتصادية.

أن العودة الى تطبيق المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات التي صدرت عن جامعة الدول العربية تعد خطوةً حسنة للإرساء دعائم العمل المشترك وركناً اساسياً لمواجهة التحديات، بكل ما تحمله من مفاجئات ومحاولة ايقاعها في أسر التبعية والدوران في مراكز الدول الكبرى والخضوع لتأثيراتها ،وإفقادها القدرة عن الدفاع عن حقوقها المشروعة.

إن أهم عوائق التقارب الحقيقي والتعاون الفعلي على طريق التكامل والاتحاد المغاربي تتمثل بمشكلات السيادة الوطنية على بعض المناطق وقد كانت هذه المشكلات من آثار المرحلة الاستعمارية التي هيمنت على دول المغرب العربي ،وجاء ملف الصحراء الغربية والموقف من جبهة البوليساريو ليدخل دول المغرب العربي في دائرة الصراعات ، الا أن مشكلة السيادة قد خف تأثيرها بدخول ملف الصحراء الى اروقة الامم المتحدة لإجراء الاستفتاء ولم يحسم للحظة.

Unity of the Arab Maghreb horizons and the future 1988-2008

Dr. Saad Tawfiq Aziz Al-Bazzaz

University of Mosul- College of Arts

Abstract

The end of the twentieth century and the beginning of the twenty-first century witnessed the establishment of international and regional gatherings and major economic blocs in many regions of the world. It is imperative that the Arab nation meet with itself and the world as a political and economic bloc at least in the absence of the Union among its countries politically. This is to achieve the ability to negotiate from a position of strength, so joint action, whether regional or Arab as a whole, is a viable option to solve all problems, especially political and economic.

That the return to the implementation of the conventions, conventions and treaties issued by the League of Arab States is a good step to establish the pillars of joint action and a cornerstone to meet the challenges, with all the surprising surprises and try to capture them in the families of subordination and rotation in the centers of major countries and subject to their effects, and lack the ability to defend their legitimate rights.

The main obstacles to real rapprochement and cooperation on the path of integration and the Maghreb Union are the problems of national sovereignty over some areas. These problems were the effects of the colonial phase that dominated the countries of the Maghreb. The Western Sahara file and the position of the Frente POLISARIO, But the problem of sovereignty has eased its impact on the entry of the Sahara file into the corridors of the United Nations to hold the referendum and did not resolve for a moment.

المقدمة:

تعد قضية العمل المغاربي المشترك قضية مهمة يفرضها الواقع في ضوء التحديات التي يعيشها الوطن العربي عامة وهذه التحديات معروفة وفاعلة مؤثرة على الساحة العربية ،تستهدف في مخرجاتها النهائية الامة العربية ديناً وقومياً وحضارياً ،ومكانة استراتيجية وامكانات اقتصادية تبقى في المشهد القريب فاعلة مؤثرة في رسم الخارطة السياسية والاقتصادية للعالم.

في هذا العصر شهد قيام تجمعات دولية واقليمية وتكتلات اقتصادية كبرى في الكثير من مناطق العالم ،اصبح من الضرورات الملحة ان تلتقي الامة العربية مع نفسها وامام العالم ،ككتلة سياسية واقتصادية على الاقل في ظل غياب الاتحاد فيما بين بلدانها سياسياً ،ومدعاة ذلك هو تحقيق القدرة على التفاوض من موقع قوة، لذا فان العمل المشترك سواء بالعمل الاقليمي او العربي ككل خياراً مجدياً لحل المشاكل كافة وخاصةً السياسية والاقتصادية.

ان العودة الى تطبيق المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات التي صدرت عن جامعة الدول العربية تعد خطوةً حسنة لارساء دعائم العمل المشترك وركناً اساسياً لمواجهة التحديات، بكل ما تحمله من مفاجئات ومحاولة ايقاعها في اسر التبعية والدوران في مراكز الدول الكبرى والخضوع لتأثيراتها ،وافقادها القدرة عن الدفاع عن حقوقها المشروعة.

تناول البحث خمسة محاور اساسية : فالمحور الاول تناول خلفية تاريخية للعمل المغاربي المشترك اذ بدأ منذ ستينيات ولغاية سبعينيات القرن العشرين ،اما المحور الثاني فقد تحدث عن العوامل الرئيسة لقيام اتحاد المغرب العربي ،ليأتي المحور الثالث متمماً تلك الجهود ويترجمها في تأسيس اتحاد المغرب العربي، ليناقش المحور الرابع دورات اتحاد المغرب العربي ،لكن المحور الخامس تحدث عن معوقات العمل المغاربي المشترك ويناقش المشكلة المغربية –الجزائرية كنموذج لتلك المعوقات.

مدخل تأريخي للعمل المغاربي المشترك:

بدأت الخطوات الاولى بين دول المغرب العربي عام ١٩٦٤ بإنشاء (اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي) إذ عقدت سبعة لقاءات بين وزراء اقتصاد دول المغرب العربي ،وصدر عنها العديد من الدراسات المهمة ،وجاء ملف الصحراء الغربية عام ١٩٧٥ ليضع حداً لجهود التقارب المغاربي إذ واصلت دول المغرب العربي سياسة منفردة في التنمية الوطنية وفي التعامل الخارجي خاصةً مع المجموعة الاقتصادية الاوربية(١).

لقد أثرت مشاكل الحدود وملف الصحراء الغربية تأثيراً سلبياً على العلاقات المغاربية وتباعدت وتنافرت ثم تقاربت وايقنت ان التنافر لن تحل مشاكلها ،لذا فمن الضرورة أن تحل مشاكلها، وبالذات الاقتصادية والاجتماعية ،بعيداً عن الصراع السياسي(٢).

عوامل قيام اتحاد المغرب العربي:

مما لاشك فيه أن هناك عوامل دفعت الى قيام الوحدة بين دول المغرب العربي منها العوامل الداخلية ،إذ كانت ليبيا اقل البلدان المغاربية التي تعاني من المشاكل الاقتصادية ،وكانت ترى ان الاتحاد مع دول المغرب العربي يحقق لها التقارب بدل العزلة إذ انها لم تدخل في معاهدة الاخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا ،ولم تحافظ على وحدتها مع المغرب عام ١٩٨٤ ،وكانت تتباين نسبياً من إذ النظام الاقتصادي والسياسي مع نظم المنطقة ولاسيما المغرب وتونس ،لذا فإن دخولها في اتحاد يجمعها مع كل هذه البلدان سيتيح لها تجاوز تلك الخلافات(٣).

يقع المغرب في قلب بلدان المغاربية ،كما إنه يتنافس مع الجزائر لقيادة المنطقة لما تشكله من عمق تأريخي وقوة اقتصادية وبشرية وقد شكلت مشكلة الصحراء الغربية الحجر الاساس في السياسة الداخلية والخارجية وألقت بضلالها على المنطقة ،لذا حاول المغرب أن يجد صيغة مناسبة لتسوية خلافاته مع البلدان المغاربية سواء كانت المتعلقة بالحدود أو الصحراء(٤).

فضلاً عن إن المغرب يمتلك نسبة كبيرة من المهاجرين في أوربا وبالتحديد فرنسا إذ كانت هناك أيدي عاملة تتعرض للمضايقات في مهجرها ،وقد طرد العديد منهم مما سبب أزمة على الساحة المغربية إذ ارتفعت نسبة البطالة في المغرب التي كانت تعاني أصلاً من اوضاع اقتصادية خانقة وغير قادرة على استيعاب هؤلاء المهاجرين، ولما كانت البلدان المغاربية وبالذات ليبيا وموريتانيا بحاجة الى ايدي عاملة ،فكان لزاماً عليها ايجاد نوع من التعاون والتنسيق يشجع على التقارب(٥).

أما تونس فقد عاشت في عزلة عن العالم الخارجي (نوعاً ما) في مدة الحبيب بورقيبة (١٩٥٦-١٩٨٧) ،الا ان هذه السياسة تبدلت بعد وصول الرئيس زين العابدين بن علي الى السلطة عام ١٩٨٧ ،إذ اراد بناء وحدة تخدم المصلحة المغاربية المشتركة[٦].

أما موريتانيا فقد خلقت توازن في سياستها الخارجية مع جارتها الشمالية وذلك من خلال الانسحاب من مشكلة حرب الصحراء الغربية عام ١٩٧٩ ،ثم الحياد من أزمتها عام ١٩٨٠ وصولاً الى الاعتراف رسمياً بما يسمى (الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية) عام ١٩٨٤[٧]، ثم الدخول في معاهدة الاخاء والوفاق مع كل من تونس والجزائر عام ١٩٨٣ وبوصوله الى الحكم عام ١٩٨٤ ،بدأ معاوية ولد سيدي احمد الطايع في تعزيز علاقاته مع دول المغرب العربي، إذ قام بتوفير الامن والاستقرار على حدوده الشمالية وخلق علاقات متوازنة مع المغرب والجزائر[٨].

وفيما يتعلق بالجزائر فقد سعت الى تحقيق عدة اهداف من وراء قيام اتحاد المغرب العربي، إذ انها دولة محورية في المنطقة ولها ثقتها على الساحة الدولية ،ومحاولة منها لحل مشاكلها واخطائها التي وقعت بها الحكومة ،ومن اجل انجاح تلك الاصلاحات كان لابد لها من ترتيب علاقاتها الخارجية مع جيرانها في المنطقة[٩].

أما العامل الاقليمي فالمعروف إن لمنطقة المغرب العربي أربعة أبعاد:

أ.البعد العربي: هنالك عدة اسباب دفعت باتجاه اقامة اتحاد المغرب العربي منها:

١-فشل العمل العربي المشترك من خلال مؤسساته المرتبطة بجامعة الدول العربية حول قيام تعاون اقتصادي او خلق اطار نقدي مشترك، إذ وصلت الى طريق مسدود خاصةً بعد قمة عمان عام ١٩٨٠.

٢-مجلس التعاون لدول الخليج العربي ،إذ اثرت هذه التجربة على دول المغرب العربي اذ عززت الوعي بإمكانية قيام وحدة اقليمية تعاونية بين دول المغرب العربي.

٣- الصحوة الاسلامية إذ ظهرت مع انطلاق انتفاضة فلسطين عام ١٩٨٧ (انتفاضة الحجارة)، إذ وجدت الجزائر نفسها عاصمة القمة العربية الطارئة عام ١٩٨٨[١٠].

٤-هامشية الدور المغاربي عربياً إذ كان لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد والمقاطعة العربية لمصر ونقل مقر جامعة الدول العربية من مصر الى تونس عام ١٩٧٩ محاولة واضحة لتنشيط الدور المغربي وسحب المركز العربي بإتجاه المغرب، الا ان الوضع بقي على حاله .مغرب معزول عن اية طموحات أو حتى فرصة المشاركة في الراي وسط المنطقة العربية القوية عسكرياً واجتماعياً إذ توجد بها ثلاثة قوى رئيسية هي (العراق ومصر وسوريا) ،ومشرق عربي غني

بالنفط يعمل على تحقيق مصالحه من خلال مجلس التعاون العربي والحال هذه شعر قادة دول المغرب العربي بالعزلة وعدم الاهتمام من جانب البلدان العربية المشرقية بهم ،الامر الذي توافق مع طموحات دول المغرب العربي ورغبة قادته لضرورة خلق كيان متميز لهم يكون لهم العون عما يسببه رجوع جامعة الدول العربية الى مصر من تفاقم هامشية الدور لهم [١١].

ب.البعد الافريقي: كان للجوار الجغرافي في منطقة المغرب العربي دوراً في قيام عدة تحديات لم يسلم منها أي قطر مغربي ،فهناك النزاع الليبي–التشادي –الموريتاني –السنغالي، بل ان تلك التحديات تجاوزت مشكلة الحدود واصبحت تمثل التحدي الحضاري والثقافي تمثل اساساً في تماس الاقليم مع غيره من الشعوب مثل التقارب العربي – الافريقي على الحدود الليبية –التشادية و الجزائري –الليبي ،لذا حاولت معالجة تلك المشاكل[١٢].

جـ.البعد الأوربي: منذ عام ١٩٧٢ بدأت ملامح السوق الاوربية تجاه منطقة المغرب العربي من خلال الاتفاقيات حول التعاون الاقتصادي لتحقيق منطقة حرة بينهما ، الا ان الاوربيون وضعوا الحواجز امام المنتجات المغاربية وفرضوا قيوداً لحماية منتوجاتهم ،ومن هنا بدأت الجهود المغاربية لتخفيف تلك القيود من خلال انشاء اتحاد مغربي يتعامل على قدم المساواة مع المجموعة الاوربية من اجل الحفاظ على المزايا الموجودة بين الطرفين[١٣].

د. العامل الدولي الذي إنقسم الى عاملين اقتصادي وسياسي بأبعاده الدولية ،إذ إن دول المغرب العربي عانت وضعاً صعباً تشتد فيه المنافسة بين اقتصادياتها فكان لابد من ان تجد لنفسها وضعاً خاصاً بسبب ارتباطها بالدوائر الرسمية الذي يجعلها غير قادرة على مواجهة السوق الاوربية (منفردة) [١٤]. ولا ان تواجه الولايات المتحدة الامريكية بتكتلها الجديد ،كما وان دول المغرب العربي هي بلدان زراعية بالدرجة الاساس فانها عانت كثيراً من انخفاض اسعار السلع الزراعية في اعوام ١٩٨١–١٩٨٢ الناتج عن تفاقم الازمة الاقتصادية العالمية ،هذه الازمة التي زادت من توتر العلاقات التجارية بين دول الكتلة الاقتصادية الكبرى [١٥].

واجهت دول المغرب العربي بتجارتها تجاذبتها ثلاثة تيارات رئيسة وهي التيار الاوربي والتيار الامريكي والتيار السوفيتي إذ يذكر بلقزيز: ((إن التأثير الامريكي ازداد في عقد الثمانينات لما اصاب الاتحاد السوفيتي (السابق) من ضعف قلص دوره ،وفي ظل الحرب الباردة والتنافس السوفيتي –الامريكي على دول المغرب العربي وباختلاف الدول المهيمنة اختلفت النظم والتوجيهات السياسية بصورة عامة ،فقد وضعت ظروف النضال التحرري على الجزائر اعتماد سياسة مناهضة للإمبريالية والرأسمالية وبالتالي محاولة الاتكاء على العالم الاشتراكي وانتهجت نهجاً اشتراكياً ،كذلك ليبيا تبنت الافكار الاشتراكية بعد ثورة الفاتح عام ١٩٦٩)) [١٦].

أما المغرب وتونس وموريتانيا فقد أوجدت طريقاً سالكاً للغرب من خلال توجهها السياسي واعتماد الحرية الاقتصادية ،وكانت اكثر البلدان تفاهماً مع الولايات المتحدة وبالذات المملكة المغربية التي ارتبطت بعلاقات ستراتيجية معها وكانت العلاقات مع تونس حديثة نسبياً ، إذ بدأ التركيز الامريكي هناك في مدة السبعينات والثمانينات من اجل تطويق ليبيا وعزلها [١٧]. لذا توجب قيام اتحاد يحافظ على تلك الدول ويحترمها فجاءت اولى الخطوات بالمصالحة الجزائرية – المغربية مؤشراً على الوعي بضرورة الاتحاد والسير في خطاه.

تأسيس الإتحاد:

في ٧/ حزيران/ ١٩٨٨ عقد في العاصمة الجزائرية مؤتمر القمة العربي الاستثنائي (قمة الانتفاضة)، في جو ساده التفاؤل والحوار والتقارب، وكان مفتاح هذا التقارب المصالحة الجزائرية– المغربية ،وعلى ضوء اللقاءات والمشادات بين القادة المغاربيين في زرالدة يوم ١٠/ حزيران/ ١٩٨٨ تقرر تكوين لجنة تتولى وسائل تحقيق التقارب عن طريق التعاون ،واجتمعت اللجنة في الجزائر يوم ١٣/تموز/ ١٩٨٨ انبثقت عنها خمسة لجان فرعية مكلفة بالتنظيم والهيكلية والاقتصاد والمالية والاعلام والشؤون الاجتماعية والانسانية والامنية[١٨].

وعلى ضوء المشاكل الاقتصادية التي عاشتها دول المغرب العربي وبالذات (عام ١٩٨٦)،فقد اتفق المجتمعون على ان يكون التكامل الاقتصادي هو المنطلق وذلك من خلال اقامة مؤسسات اقتصادية مشتركة والسماح بحرية انتقال البضائع والافراد في دول المغرب العربي ،وعلى ضوء ذلك صدر البيان الختامي في ٢٤/كانون الثاني/ ١٩٨٩ وتقرر عقد قمة مغاربية في مدينة مراكش واجتمع القادة المغاربيون في المؤتمر خلال المدة من ١٥–١٧/شباط/ ١٩٨٩ واعلن عن معاهدة تأسيس ((اتحاد المغرب العربي))[١٩].

جاء نص المعاهدة : ((إن الاتحاد يهدف الى تمتين أواصر الاخوة التي تربط الدول الاعضاء وشعوبها بعضها البعض وتحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها والمساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والانصاف ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين والعمل تدريجياً على تحقيق حرية نقل الاشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الاموال فيما بينها))[٢٠].

وتهدف السياسة المشتركة الى تحقيق عدة أغراض ،ففي المجال الدولي تهدف الى تحقيق الوفاق بين الدول الاعضاء واقامة تعاون دبلماسي وثيق بينها يقوم على اساس الحوار ،اما المجال الاقتصادي فيهدف الى تحقيق تنمية صناعية وزراعية وتجارية للدول الاعضاء واتخاذ ما

يلزم من وسائل لهذه الغاية خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة واعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد[٢١].

وفي المجال الثقافي هدف الى تحقيق تنمية التعليم في كافة مستوياته والى الحفاظ على القيم الروحية المستمدة من تعاليم الاسلام السمحة وصيانة الهوية العربية واتخاذ مايلزم من وسائل لبلوغ هذه الاهداف خصوصاً بتبادل الاساتذة والطلبة وانشاء مؤسسات جامعية وثقافية متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الاعضاء[٢٢].

مؤسسات الاتحاد:

نصت معاهدة الاتحاد على البناء الهيكلي للاتحاد تضمنت:

١.مجلس الرئاسة :وهو اعلى سلطة في الاتحاد يتكون من رؤساء البلدان الاعضاء وتكون رئاسته بالتناوب لمدة ستة اشهر ،وعدلت المدة لتكون سنة كاملة ،وللمجلس صلاحية عقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة الى ذلك وحددت المادة الخامسة ان مجلس الرئاسة هو وحده الذي يمتلك السلطة في اتخاذ القرارات [٢٣].

٢.مجلس رؤساء الوزراء: اكدت المادة السابعة على اجتماعهم كلما دعت الحاجة ،لكن هذه المادة لم تحدد اختصاص المجلس .

٣.مجلس وزراء الخارجية: وهو المجلس الاكثر فاعلية كونه مساعداً لمجلس الرئاسة ويشكل عنصر الوصل بين مجلس الرئاسة وبين لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة[٢٤].

٤.لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة: انشأتها المادة التاسعة والعشرة من معاهدة الاتحاد ، واللجان المختصة نشأت بعد القمة الثانية في تونس عام ١٩٩٠ وتتكون من ممثل واحد عن كل حكومة وهي مكلفة بابداء ملاحظاتها ومقترحاتها الى مجلس وزراء الخارجية[٢٥].

٥.الامانة العامة: وفقاً للمادة الحادية عشر تتكون من ممثل واحد عن كل دولة وتمارس اعمالها تحت اشراف رئيس الدورة ،ولم تحدد اختصاصاتها وان وجت فهي ضيقة جداً ومختصرة ،ولم يتم الاتفاق على مكان دائم لها الا في الدورة الرابعة لعام ١٩٩١ إذ اصبحت الرباط مقراً لها .

٦.مجلس شورى الاتحاد :تشكل وفق المادة الثانية عشر من المجالس النيابية لجميع البلدان ،إذ يتكون من ثلاثين عضواً عن كل قطر بعد التعديلات ،وهو خاضع لمجلس الرئاسة الذي له وحده ان يدعوا للاجتماع خارج دوراته الاعتيادية السنوية ،اما اقتصاداته فتنحصر في ابداء الراي حول المشاريع والقرارات التي يحيلها اليه مجلس الرئاسة ،ويعمل مجلس الشورى على تقديم التوصيات التي يرى فيها تعزيزاً للاتحاد واهدافه او تحقيقاً لها[٢٦].

٧.الهيئة القضائية: تتألف من قاضيين اثنين عن كل قطر يعينهما القطر المعني لمدة ستة سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاثة سنوات وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين اعضائها لمدة سنة واحدة ،وتختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في اطار الاتحاد والتي يحيلها مجلس الرئاسة او احد اطراف النزاع[٢٧]،او وفقاً لما يحدده النظام الاساسي للهيئة وتكون احكام الهيئة ملزمة ونهائية ،وتقوم الهيئة ايضاً بتقديم الاراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليه مجلس الرئاسة ،وتعد الهيئة نظامها الاساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة ويكون النظام الاساس جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة [٢٨]، ويمكن تقسيم وظائف الاجهزة السابقة الذكر الى نوعين من إذ فاعليتهما :

-الاجهزة السياسية: التي تتمثل في مجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة ومجلس الشورى الذي يربط مجلس الرئاسة بصفة استشارية.

-الاجهزة الفنية: والتي تتمثل بالامانة العامة العامة واللجان الوزارية والهيئة القضائية.

دورات اتحاد المغرب العربي:

انعقدت الدورة الاولى في تونس ٢١-٢٣/كانون الثاني/١٩٩٠ لمجلس الرئاسة، والذي تم فيها استبعاد قضية الصحراء الغربية ومشكلات الحدود ،والتي هي من ابرز عوائق التقارب المغاربي وكان المفروض وضع ستراتيجية مشتركة لمواجهة هاتين المشكلتين واهتمت (دورة تونس) بالجانب التاسيسي للاتحاد وتحديث اربعة لجان مختصة:

أ.لجنة الامن الغذائي　　ب.لجنة الاقتصاد والمالية

ج.لجنة البنية الاساسية　　ء.لجنة الموارد البشرية

ويتبين من تلك اللجان غلبة الطابع الاقتصادي الذي ركز على معالجة الاوضاع الاقتصادية للبلدان المغاربية ،ودفعت الى مجموعة عوامل : منها معاناة البلدان المغاربية (عدا ليبيا) من ازمات اقتصادية اهم مظاهرها ضعف معدلات التنمية وانخفاض حجم الناتج القومي وانخفاض مستوى دخل الفرد فضلاً عن تفاقم ازمة الخبز[٢٩]، وتبين ان النمو في حجم الانتاج الزراعي كان ضعيفاً في ظل تصاعد حجم السكان الذي وصل الى ٦٣,٧٢٦ مليون نسمة لعام ١٩٩٠ ،وهذه الزيادة لم يصاحبها فعالية توظيفية للطاقات البشرية ،الامر الذي قاد الى عجز غذائي متنامي ،وعليه سبقت الظاهرة السكانية مشكلة البلدان المغاربية[٣٠].

لقد اولت دورة تونس عناية خاصة بمسألة الامن الغذائي وامكانية قيام سوق مغاربية مشتركة ،ومن اجل تسهيل ذلك تمت الموافقة على اصدار بطاقة موحدة، شملت الاتفاقيات جملة

من المسائل تتعلق بالتعاون المشترك تضمنت المنتجات الزراعية والتنسيق في مجال استثمار الاراضي الزراعية واقامة وحدة كمركية والتعاون في ميدان النقل البري للمسافرين والبضائع.

الدورة الثانية انعقدت في في الجزائر ٢١-٢٣/تموز ١٩٩٠ وتمت صياغة العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الخاصة بالجانب الزراعي[٣١]، والدعوة الى صياغة برنامج تنفيذي يؤكد على اقامة منطقة للتبادل الحر والاتحاد الكمركي والسوق الموحدة على ضوء الدعوة لانشاء السوق المغاربية الفلاحية المشتركة ،وتم عقد اتفاقيتين خاصتين بالحجر الزراعي والطب البيطري والتعاون في مجال الصحة[٣٢].

اما الدورة الثالثة فقد عقدت في ليبيا ١٠-١١/اذار/١٩٩١ إذ تم اقرار النظام الاساسي للهيئة القضائية لاتحاد المغرب العربي ويكون مقرها موريتانيا.

والمدة مابين ١٥-١٦/ايلول/ ١٩٩١ عقدت الدورة الرابعة في الدار البيضاء بحضور جميع قادة البلدان المغاربية[٣٣]،اذ تم الاتفاق على قضية تسمية وتوزيع مقرات المؤسسات الاتحادية التي كانت قد انشأت منذ تأسيسه لكنها ضلت معلقة[٣٤].

وفي ١٤/كانون الثاني/١٩٩٢، عقدت دورة اخرى في نواكشوط في ظروف تصاعد فيه الحذر اثر استقالة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وفوز الجبهة الاسلامية للانقاذ في الانتخابات التشريعية في الجزائر، وقد تأجلت الجلسة الى اجل غير محدد[٣٥].

ثم عقدت الدورة العادية لرئاسة الاتحاد في نواكشوط ١٠-١١/ تشرين الثاني/١٩٩٢ بحضور الرئيس الموريتاني معاوية ولد سيدي احمد الطايع والرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس الجزائري علي كافي وممثل ملك المغرب محمد كريم وممثل الرئيس الليبي محمد ابو القاسم ،وفي هذه الدورة تم تعديل المادة الرابعة والخامسة من معاهدة انشاء الاتحاد وتقرر ان تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة ومرة كل سنة وله ان يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة لذلك[٣٦].

في ٢/نيسان/ ١٩٩٢ عقدت الدورة السادسة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي في تونس وبحضور الرئيس التونسي والرئيس الجزائري علي كافي والرئيس الموريتاني وممثل الرئيس الليبي الرائد الخويلدي الحميدي وممثل ملك المغرب محمد كريم العمراني[٣٧]، وفي هذه الدورة تم تعديل المادة الثانية عشرة من معاهدة انشاء الاتحاد بخصوص عدد اعضاء مجلس الشورى إذ تقرر ان يكون ثلاثين عضواً يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية لدول الاعضاء[٣٨].

في ٢١/تشرين الثاني /١٩٩٥ عقدت اللجنة الوزارية المغربية للاقتصاد والمالية اجتماعاً بحث فيه التعاون بين المصارف المركزية في بلدان اتحاد المغرب العربي وما تم انجازه حتى عام

١٩٩٥ لتأسيس المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية [٣٩]، ومن عام ١٩٩٦ الى عام ٢٠٠٠، عقدت عدة ندوات في نواكشوط والرباط وطرابلس حول تبادل الاخبار اليومية لدول اتحاد المغرب العربي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية وتبادل الخبرات وتكثيف الروابط مع الصحفيين وانشاء مواقع للوكالات التي لا تتوفر بها خدمات انترنت لتسهيل عملية الاتصال[٤٠].

وما بين اعوام ٢٠٠١-٢٠٠٣ عقدت الدورة الرابعة والخامسة في الرباط ونواكشوط لمجلس الشورى وجاءت التوصيات لتوطيد العلاقات بين دول المغرب العربي وتوسيع صلاحيات مجلس الشورى وتحويله الى مجلس تشريعي والعمل على توحيد المنظومة القانونية لدول المغرب العربي، وجاءت الدورة الخامسة للتأكيد على ما جاء في الدورة السابقة وتمتين العلاقات مع الهيئات الاتحادية ،كلجنة المتابعة مجلس الوزراء للشؤون الخارجية وصولاً الى بناء الصرح المغاربي[٤١].

عقدت الدورة السادسة في تونس عام ٢٠٠٥ لدراسة تشكيل لجنة تعتني بالمرأة والطفل وجاءت اهم التوصيات مؤكدة على اهمية تفعيل اتحاد المغرب العربي واستكمال هياكله خلال الندوة الاولى للجنة المرأة المغاربية والطفولة عام ٢٠٠٦ في الرباط وعملاً بأحكام النظام لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي وتنفيذاً لتوصياته تم تنفيذ الندوة الاولى تحت عنوان المرأة المغاربية واقع وافاق[٤٢].

لقد ركزت الندوة عن واقع المرأة المغاربية وضرورة تثمين دورها ومكانتها في المجتمع ،وتركز الحديث حول تمكينها من المشاركة الفعلية في التنمية الشاملة وفي المشاركة السياسية والارتقاء بها الى مصدر اتخاذ القرار، وعقدت الندوة الثانية في مقر مجلس النواب التونسي عام ٢٠٠٧، وخرج بعدة توصيات منها :انشاء تعاونيات للانتاج الاقتصادي ،وفتح الابواب اما المرأة في مجال التنمية، واشراكها في مواقع صنع القرار ،والاسراع في اقامة المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية[٤٣].

واخيراً تناولت الملفات المطروحة والقمم العربية وكذلك اتحاد المغرب العربي تناولت عدة مواضيع مثل القضايا الامنية والهجرة وتلوث البحر المتوسط.

معوقات اتحاد المغرب العربي: العلاقات المغربية –الجزائرية إنموذجاً:

اثرت مشكلة الصحراء الغربية على العلاقات الثنائية بين البلدين منذ عام ١٩٦٣، وامتدت بشكل صراع غير مباشر بين الطرفين في منطقة تندوف الحدودية بين المغرب والجزائر،

والخوف الجزائري من استمرار الهيمنة المغربية اقليمياً ،فضلاً عن الخوف المغربي من الهيمنة الجزائرية اقليمياً [٤٤]، ولأجل انجاح الاتحاد المغربي فقد عمد البلدان الى استبعاد مشكلة الصحراء الغربية إذ اعلن رسمياً في ١٧/ايار/ ١٩٨٨ ،اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى السفراء ،ونتيجة لتحسن العلاقات بينهما فقد التقى الملك المغربي الحسن الثاني عام ١٩٨٩ قادة جبهة البوليساريو ، لكن في عام ١٩٩٠ رفض المغرب الاجتماع مع قادة الجبهة خاصةً قرار الامم المتحدة التدخل لاجراء الاستفتاء لتقرير المصير عام ١٩٩١ ، الا ان المغرب احتج على الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة لمطالبة المغرب بالغاء اي اجراء يراه معرقلاً لمسيرة الاستفتاء ،وعد المغرب ذلك محاولة للمساس بسيادته الترابية ودفع هذا الامين العام الى القول بان هناك عراقيل تعترض مخطط التسوية وحدد عام ١٩٩٢ موعداً لتسوية العراقيل[٤٥].

كان لفوز الاسلاميين في الجزائر ومنعهم من الوصول الى السلطة دوراً في توتر العلاقات بين المغرب والجزائر بسبب تحرك الاسلاميين بين البلدين، إذ اغلقت الحدود بين البلدين عام ١٩٩٤ وطلب المغرب رسمياً من الجزائر تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي عام ١٩٩٥ ،خاصةً بعد انحياز الجزائر لجبهة البوليساريو لكن الجزائر رفضت المطالب المغربية وساندت الشعب الصحراوي في الندوة الاوربية الثانية والعشرين في اسبانيا عام ١٩٩٦[٤٦].

تمكنت الولايات المتحدة من جمع المغرب والبوليساريو في جنيف في معهد جيمس بيكر الا ان هذه الاجتماعات لم تنجح فيما يخص مشكلة الصحراء الغربية عام ١٩٩٧ ان الكثير من الدول سحبت اعترافها بالجمهورية الصحراوية ،ففي مؤتمر القمة الافريقي الرابع والثلاثين المنعقد في بوركينا فاسو عام ١٩٩٨ سحبت الدولة المضيفة اعترافها بالجمهورية الصحراوية ،وسعت الى طردها من منظمة الوحدة الافريقية ،وذلك من خلال التنسيق مع الدول التي سبق وان سحبت اعترافها بالجمهورية الصحراوية كما وطلب من المغرب المشاركة في المؤتمر[٤٧].

تجددت الامال بالعلاقات المغربية –الجزائرية لازمتها مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم في الجزائر عام ١٩٩٩ وصدور اشارات ايجابية من طرف المغرب مهدت للتحضير للقاء بين البلدين في صيف ١٩٩٩ الا ان وفاة الحسن الثاني ادت الى ارجاء اللقاء، ليقع بعده انهيار مفاجئ في هذا المسار بعد اتهام الجزائر للمغرب بايواء الجماعات المسلحة الجزائرية في ايلول ١٩٩٩ ،وقد استأنفت العلاقات مسارها الانحداري والذي اشتد بعد عزم الامم المتحدة على طرح مشروع حل سياسي لقضية الصحراء يرتكز على منح حكم ذاتي موسع للصحراء في اطار السيادة المغربية[٤٨].

تبنت الامم المتحدة مشروع سياسي لحل الازمة، وعينت جيمس بيكر كمبعوث شخصي للأمين العام للأمم المتحدة يضطلع بوظيفة رعاية التفاوض حول هذا المشروع وتقريب وجهات النظر ازاءه، وهو ما تم في لقاء برلين ايلول عام ٢٠٠٠ والذي اعلن فيه المغرب استعداده للدخول في حوار صريح حول موضوع الحل السياسي ،مما ادى لقلب التوازن المغربي –الجزائري بخصوص قضية الصحراء ،ولاسيما بعد اعلان الامم المتحدة لمشروع اتفاق الاطار الخاص بالحكم الذاتي في تموز ٢٠٠١ والذي قوبل بمعارضة جزائرية شديدة ،كما دخلت قضية فتح الحدود [٤٩]، وقضية تفعيل الاتحاد المغاربي وعقد قمة رئاسية له [٥٠]، يشكل ذلك المحاور الاساسية للخلاف المغربي الجزائري في تلك الظروف التي ادت الى احياء الملفات القديمة[٥١].

كما حرصت الجزائر على ابعاد المغرب عن المجال الافريقي بعد الدعم الذي قدمته الجزائر للمبادرة الليبية المتعلقة بالاتحاد الافريقي والتي اعلن عنها في اطار القمة الافريقية الاستثنائية سرت الثانية وهو تفاهم كان من اثاره حضور البوليساريو في تلك القمة ومما اعاق امكانية عودة المغرب للمنظمة الافريقية والتي اصبحت بدءاً من عام ٢٠٠٠ تدعى بالاتحاد الافريقي ،وفي المقابل رغبة الجزائر في اعادة النشاط من خلال القناة الفرنسية في افريقيا عبر حضورها القمة الفرنسية الافريقية بياونديفي كانون الثاني ٢٠٠١ وذلك بعد ان قاطعتها منذ بداية السبعينيات فضلاً عن عودة اجواء سباق التسلح بين الطرفين(الجزائر والمغرب) ،إذ قامت الجزائر بشراء اسلحة بريطانية بتغطية قطرية بقيمة سبعة ملايين ونصف دولار وتلتها صفقة من روسيا بقيمة مليونان ونصف دولار عام ٢٠٠١ [٥٢].

شهد عام ٢٠٠٣ نقلة نوعية في العلاقات الجزائرية –المغربية إذ قام رئيس الوزراء الجزائري بزيارة المغرب ،ورغبةً منه في تسوية الملفات العالقة ومن أبرزها ملف الحدود البرية المغلقة منذ عام ١٩٩٤ ،خاصة وان المغرب وجه رسالة الى الجزائر لفتح الحدود بين البلدين، واشارة الى ان موقف الجزائر عرف ليونة من تطورات نزاع الصحراء الغربية ،إذ يعدها المغرب طرفاً فيه، في حين تؤكد الجزائر تأييدها لجبهة البوليساريو في إطار دعمها للشعوب في حق تقرير المصير [٥٣].

وبسبب فتور العلاقة بين المغرب والجزائر تقرر تأجيل القمة المغاربية التي كانت ستعقد في منتصف عام ٢٠٠٥ إذ صرح الملك المغربي محمد السادس في ٢٥ /تشرين الثاني/ ٢٠٠٥ قائلاً: ((ان مسلسل البناء المغاربي مازال على الخصوص رهين النزاع حول الصحراء الذي مازالت المواجهة فيه مستمرة بيننا وبين جارتنا الجزائر)) [٥٤]، وفي نهاية عام ٢٠٠٧ دعى المجلس الوطني المغربي المسؤولين في الجزائر الى انهاء الصراع بين الجارتين بما يكفل وحدة

المغرب العربي ويحفظ لشعوبه املها في اتحاد مغاربي قوي ومتضامن له مكانته المستحقة في عالم اليوم المتسم بسيادة التكتلات الاقتصادية الكبرى واندثار الكيانات الصغرى المفتقدة لمقومات الحياة والاستمرارية.

الخاتمة والاستنتاج:

ان اهم عوائق التقارب الحقيقي والتعاون الفعلي على طريق التكامل والاتحاد المغاربي تتمثل بمشكلات السيادة الوطنية على بعض المناطق وقد كانت هذه المشكلات من اثار المرحلة الاستعمارية التي هيمن على دول المغرب العربي وجاء ملف الصحراء الغربية والموقف من جبهة البوليساريو ليدخل دول المغرب العربي في دائرة الصراعات ، الا ان مشكلة السيادة قد خف تأثيرها بدخول ملف الصحراء الى أروقة الامم المتحدة لإجراء الاستفتاء وما زال الامر والى حد الان لم يحسم.

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

---

١. محمد علي داهش، في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب،(دمشق،٢٠٠٤)،ص١٩٢.

٢. عبد الحميد براهيمي، ابعاد الاندماج الاقتصادي واحتمالات المستقبل ،مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت،١٩٩١)،ص٢٢٣.

٣. كفاح عباس رمضان الحمداني ،وحدة المغرب العربي الفكرة والتطبيق ١٩٥٨-١٩٩٥، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الاداب، (الموصل، ٢٠٠٢)،ص١١٠.

٤. طه عبد الرزاق طه الدباغ الايوبي، مشكلة الصحراء الغربية ١٩٧٥-١٩٩٨ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير مقدمة المجلس كلية الاداب، (الموصل ،٢٠٠٥)،ص١٢٩-١٣١.

٥. نادر فرجاني ،"المهاجرون العرب في اوربا والموقف العربي"، مجلة المستقبل العربي،المجلد٧، العدد ٧١، السنة ٧، مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت،١٩٨٥)،ص١٢٠-١٢١.

٦. كتابة الدولة للاعلام، تونس التغيير والانجاز، نشر الوزارة الاولى الى كتابة الدولة للاعلام، (تونس،١٩٩٢)، ص٦٥.

٧. الايوبي، المصدر السابق،ص١٥٨-١٦٨.

٨. الحمداني، المصدر السابق،ص١١٢-١١٣.

٩. فتحي حسن عطوة،" احداث العنف وازمة النظام السياسي في الجزائر"،مجلة المنار، العدد ٤٧،السنة ٤، (باريس،١٩٨٨)، ص١٨.

١٠.محمد عباس، "قمة الجزائر الانتفاضة اوجبتها والمصالحات انجحتها" ،مجلة التضامن ،العدد ٢٧٠،السنة ٦، (لندن، ١٩٨٨)، ص٨.

١١. السلامي الحسني، "الجامعة تعود للقاهرة"، مجلة الدستور، العدد ٦٢٩، السنة ٢٠، (لندن،١٩٩٠)،ص٢١.

١٢. يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩-١٩٩٣،مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩٥) ،ص٦٦-٧٠.

١٣. ادى التعامل المغاربي المنفرد الى ضعف كل قطر على حدة في التعاون مع السوق الاوربية والحصول على شروط مناسبة.

١٤. الحمداني، المصدر السابق،ص١١٧.

١٥. النان ولد المامي، اتحاد المغرب العربي وافاقه المستقبلية ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، (بغداد، ١٩٩٦)، ص٩٢.

١٦. عبد الاله بلقزيز،"الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختلال التكتيكي" ،مجلة المستقبل العربي، العدد ٩، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٠) ، ص٤٧.

١٧. الحمداني، المصدر السابق،ص١١٨.
١٨. داهش، المصدر السابق، ص١٩٢-١٩٣.
١٩. المصدر نفسه، ص ١٩٣.
٢٠. مجلة دعوة الحق، "افتتاح مؤتمر القمة التأسيسي لدول المغرب العربي الموحد بمراكش"، العدد ٢٧٣،(الرباط،١٩٨٩)،ص١٥-١٦.
٢١. عبد الصاحب علوان، "التجمعات الاقليمية العربية وتحديات التنمية والامن القومي والغذائي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣٢، السنة ١٢،مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ،١٩٩٠)، ص٩٦.
٢٢. علوان، المصدر نفسه،ص٩٦.
٢٣. داهش، المصدر السابق،ص١٩٥.
٢٤. الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي، معلومات عن اتحاد المغرب العربي ،مطبعة المعارف الجديدة، (الرباط، ١٩٩٤)، ص٥.
٢٥. الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي، المصدر نفسه ،ص٦.
٢٦. داهش، المصدر السابق،ص١٩٥-١٩٦.
٢٧. الحمداني،المصدر السابق، ص١٢٧.
٢٨. مجلة دعوة الحق، المصدر السابق،ص٢٦.
٢٩. داهش، المصدر السابق،ص١٩٧.
٣٠. داهش، المصدر نفسه،ص١٩٧.
٣١. الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي، المصدر السابق،ص٤٢.
٣٢. داهش، المصدر السابق،ص١٩٨.
٣٣. ما عدا الرئيس الليبي معمر القذافي إذ مثله عبد السلام بن جلود.
٣٤. الحمداني ،المصدر السابق،ص١٣١.
٣٥. مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق،ص٣٦٦.
٣٦. مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر نفسه،ص٣٦٦.
٣٧. الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي، المصدر السابق،ص٦١٣.
٣٨. الحمداني ،المصدر السابق،ص١٣٣.
٣٩. المصدر نفسه ،ص١٣٩-١٤٠.
٤٠. مجمع وكالات انباء دول اتحاد المغرب العربي ،الاجتماعات الدورية لرؤساء تحرير وكالات انباء اتحاد المغرب العربي، الشبكة العالمية للمعلومات.
٤١. دورات مجلس الامة لاتحاد المغرب العربي، الشبكة العالمية للمعلومات ،٢٠٠٧.
٤٢. دورات مجلس الامة لاتحاد المغرب العربي ،المصدر نفسه.
٤٣. المصدر نفسه.
٤٤. الايوبي، المصدر السابق،ص١٧٣.

٤٥. احمد محابة، "الصحراء الغربية بين الاستفتاء والحل التفاوضي"، مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٠٧، مطابع الاهرام التجارية، (القاهرة،١٩٩٢).ص٤٧.

٤٦. الايوبي، المصدر السابق،ص١٨٤-١٨٥.

٤٧. الايوبي، المصدر نفسه، ص١٨٧.

٤٨. مجلة المعرفة، "ازمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية المغربية" ،بدون عدد، ٢٠٠٨، ص٥.

٤٩. وهو طلب مغربي بإعادة فتح الحدود مع الجزائر.

٥٠. كان ذلك مطلب جزائري.

٥١. ترسيم الحدود –التعاون الامني –تضارب السياسات –ازاء المشاريع الاوربية والامريكية.

٥٢. الا ان التطورات السياسية الدولية خاصةً بعد احداث ١١/ايلول/٢٠٠١ ادت الى حالة استقطاب بين القطرين ازاء الحملة الامريكية ضد ما يسمى ((بالإرهاب)) وهو استقطاب ساهم في خلخلة التوازنات الاستراتيجية في المنطقة. ومنذ عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ تجددت مشكلة الصحراء بين الجزائر والمغرب إذ لم تشارك الاخيرة في اجتماع مجلس وزراء الخارجية المغاربة، و عرضت الجزائر مشروع تقسيم الصحراء بين البوليساريو والمغرب مما نتج عنه فشل انعقاد القمة المغاربية في حزيران ٢٠٠٣ ،بعد رفض المغرب المشاركة فيه. للمزيد ينظر: مجلة المنار، المصدر السابق،ص٧.

٥٣. بعد ٥٠ عام من اجتماع طنجة لازال القطار المغاربي يراوح مكانه ،www.swissinfo.ch ،ص٣.

٥٤. محمد علي داهش، الصحراء الغربية حقائق الانتماء والافاق المستقبلية ،الدار العربية للموسوعات، (بيروت،٢٠١٥)، ص١٢٧-١٣٠.